

### بلاغ

- على مدى يومي السبت والأحد رابع وخامس يناير 2020، عقد المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم العالي بجامعة ابن طفيل بالقنيطرة، اجتماعاً خاصاً حدد له جدول الأعمال التالي:
1. تقييم أعمال اللجن الثلاث المشتركة مع الوزارة، وهي: لجنة القانون 01.00 ولجنة النظام الأساسي ولجنة الملف المطلي، وكذا اللجنة الخاصة بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين؛
  2. تحيين الملف المطلي المنبثق عن المؤتمر الحادي عشر للنقابة الوطنية للتعليم العالي؛

وهكذا:

- بخصوص لجنة القانون 01.00: استمع المكتب الوطني لعرض مفصل للجنة حول المقترحات الأولية للوزارة لجرد البنود التي يتعين تعديلها من أجل ملاءمتها مع المستجدات التشريعية ذات الصلة، بالإضافة إلى التغييرات الجذرية التي ينبغي إدخالها على القانون المذكور من أجل الارتقاء بتعليمنا العالي إلى النموذج العصري المتعارف عليه عالمياً والذي تدافع عنه وتناضل من أجله النقابة الوطنية للتعليم العالي. ذلك النموذج الذي يركز على الدعائم الأساسية المتمثلة في عمومية المعرفة وفي توحيد التعليم العالي في جامعات موحدة المعايير ومتعددة الاختصاصات، وفي الاستقلال الأكاديمي والبيداغوجي والعلمي للجامعات، ودمقرطة تسييرها. من جهة أخرى، أكد المكتب الوطني على ضرورة تعبئة كبرى من أجل تدارك، في الصيغة الجديدة للقانون 01.00، نواقص القانون الإطار وتضمين تلك الصيغة باقي التعديلات التي اقترحتها النقابة الوطنية إبان المناقشة البرلمانية للقانون الإطار.
- فيما يخص لجنة النظام الأساسي: ناقش المكتب الوطني عرض اللجنة حول تقدم أشغالها ومنهجية اشتغالها، والتي بموجبها سوف يتم أولاً الانتهاء من إعداد الدليل المرجعي للوظائف والكفاءات الخاص بفترة الأساتذة الباحثين، ثم بعد ذلك قطع الشوط الأخير من النقاش حول مشروع النظام الأساسي الذي يتعين عرضه على أنظار مجلس التنسيق والمصادقة عليه من طرف اللجنة الإدارية للنقابة الوطنية للتعليم العالي. وقد أكد المكتب الوطني على ضرورة تضمين الدليل المرجعي لآليات التثمين والاعتراف بالمهام الجديدة للأستاذ الباحث والتي لا يخلو منها أي إصلاح بيداغوجي وأية مراجعة لهيكلية البحث العلمي. كما أكد على ضرورة العناية الفائقة بعملية الإفرغ من نظام 97 إلى النظام الأساسي المرتقب والحرص على تحصين مكتسبات الأساتذة الباحثين.

● بالنسبة للجنة الملف المطلي: استمع المكتب الوطني لعرض مفصل حول نشاطها. وهكذا شكل اجتماع 24 دجنبر المنصرم آخر محطة لوضع اللمسات الأخيرة على مشروع المرسوم الخاص بالوضعية الإدارية الاستثنائية لإطار أستاذ التعليم العالي، و برفع الاستثناء عن الأساتذة الباحثين حملة الدكتوراه الفرنسية. ذلك المرسوم الذي يدخل في خانة النقط المتفق حولها منذ مدة طويلة كلفت أجزائها نضالاً طويلاً وتعبئة كبيرة للأجهزة الوطنية للنقابة الوطنية للتعليم العالي مسنودة بيقظة وانخراط المكاتب الجهوية والمحلية للنقابة الوطنية للتعليم العالي. من جهة أخرى، انصب النقاش حول دراسة معمقة للنقط المتعلقة بالملف المطلي المنبثق عن المؤتمر الحادي عشر للنقابة والذي شكل أرضية الحوار مع الوزارة منذ استئناف أعمال اللجن المشتركة، بالتوازي مع تفعيل نقط الاتفاق.

● وحول اللجنة الخاصة بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين: تدارس المكتب الوطني تقريراً للجنة عن آخر اجتماع لها بوزارة التربية الوطنية يوم ثالث دجنبر المنصرم والذي خُص إلى الاتفاق حول إدراج هذه المراكز ضمن لائحة مؤسسات التعليم العالي غير التابعة للجامعة والتعجيل بإصدار القرار الذي يحدد آليات التنسيق بين المراكز الجهوية والأكاديميات ضماناً لاستقلالية كل مؤسسة عن الأخرى. كما سجلت اللجنة ضمن عرضها أسفها على عدم صدور بلاغ مشترك حول هذا اللقاء وتأخر تفعيل مضامين الاتفاق المذكور. واعتباراً لتوصية مجلس التنسيق القطاعي الخاص بذات المراكز وبقرار اللجنة الإدارية الذي بموجبه خولت المكتب الوطني صلاحية تدبير المرحلة، فإن هذا الأخير يدعو إلى إضراب وطني يوم الخميس 16 يناير الجاري في المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين احتجاجاً على تلكؤ الوزارة في معالجة الاختلالات البنيوية التي تعرفها هذه المؤسسات.

بالنسبة للشق البيداغوجي من الإصلاح الشمولي لمنظومة التعليم العالي والبحث العلمي، يجدد المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم العالي تحذيره من النتائج العكسية التي سوف ينتجها التركيز على هذا الجانب فقط والتسرع في تدبيره، ومن مخاطر الخروج عن المنهجية التشاركية التي أكدها مضمون البلاغ المشترك ليوم 14 نونبر 2019 بين النقابة الوطنية للتعليم العالي والوزارة، مع تأكيده على الرفض التام للتنزيل الفوق لأي مشروع حول الإصلاح البيداغوجي لم يتم إشراك الأساتذة الباحثين في بلورته ومناقشته وإبداء الرأي فيه عبر هياكل المؤسسات والجامعات (الشعب، المجالس، اللجن ...). كما يؤكد أن نجاح أي إصلاح في التعليم العالي يبقى رهين بتعبئة جميع موارده الذاتية وعلى رأسها الأساتذة الباحثين الذين يتعين أن يكونوا محط الاعتبار والامتنان والعرفان، رفعا للمعنويات وانخراطاً تاماً في ورش الإصلاح.

المكتب الوطني

